

ويرى أصحاب الاشارات من المتصوفة أن التفسير الاشارى ليس هو كل المراد من النص القرآنى ، فالمعنى الظاهرى الذى يتلقاه الذهن بادية الأمر هو أول ما ينبغي أن يُعتمد عليه .

ولم يكن المتصوفة على حد سواء في تأويل النص القرآنى ، بل كان منهم المشتط الذى قد يغرب في توجيه الآيات ، ويحملها محملاً لا يعتمد على أساس من الكتاب أو السنة أو المأثور من قول الصحابة ، حتى خالف الظاهر الباطن ، فكانوا أهلاً لأن يحمل عليهم العلماء ويوجهوا إليهم سهام النقد ، يقول الغزالي : وأما الطامات فيدخلها ما ذكرناه في الشطح ، وأمر آخر يُخصها ، وهو صرف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة ، كدأب الباطنية في التأويلات ، فهذا أيضاً حرامٌ وضرره عظيمٌ ، فإن الألفاظ إذا صُرفت عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصامٍ فيه بنقل عن صاحب الشرع ، ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل ، اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ ، وسقط به منفعة كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ ، فإن ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به ، والباطن لا ضبط له ، بل تعارض فيه الخواطر ، ويمكن تنزيله على وجوه شتى (١) .

وذكر الغزالي أن هذا من البدع الشائعة ، وأن غرض الباطنية منه أن يُغربوا على الناس فيميلوا إليه ، ذلك أن النفوس مائلة إلى الغريب ومستلذة له ، وأنهم بهذا قد توصلوا إلى هدم الشريعة بتأويل ظواهرها .

ولم يكن السهلى ممن يذهب في تفسيره للآيات هذا المذهب ، بل إنه إذا رأى أن للآية ظاهراً وباطناً فهوبين أمرين ، إما أن يعتمد على دليل من الشرع يتلمس منه هذا التفسير الباطنى ، وأما أن تكون هناك ضرورة تلجئه إلى أن يطلب للآية وجهاً غير ما يُعطيه ظاهرها حتى تسلم من التعارض .

---

(١) الإحياء ١/٦٢ .